

قراءة في كتاب

عسكر «البنتاغون» ودبلوماسيو الخارجية بين عناد المالكي وعقائد «البيت الأبيض»

# حرب جنرالات تشيني المدنييين.. سموه نصراً مهماً كان

تصدر كتاب «الحرب في الداخل» للكاتب بوب ودورد، كبير المحررين في صحيفة «واشنطن بوست» والحاصل على الجوائز العديدة وصاحب لقب مفجر فضيحة «ووترغيت» المشهد الإعلامي الأميركي بوصفه حدثاً في ذاته. هذا الكتاب الرابع في سلسلة كتب بدأ نشرها منذ سنة 2002 تميز بقربها الاستثنائي من كواليس

إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش المتسمة عموماً بالغموض وكشفها عن تفاصيل كثيرة عبر حوارات مباشرة مع صانعي القرار في واشنطن. وعرض موقع «الجزيرة» الاخباري الإلكتروني الكتاب الذي يصعب قراءته للوهلة الأولى لخلوه من عناوين تفصيلية عدا أرقام الفصول التي بلغ عددها أربعين فصلاً.

وتشير الأجواء التي حفت بنشره رغبة ناشره هيئة تحرير «واشنطن بوست» في إصداره بسرعة وفي توقيت يتناسب مع أجواء الحملة الانتخابية بشكل يصنع الحدث جراً كم المعلومات الجديدة التي جواها. وهي ظروف من الممكن أنها أدت للتسرع في تحضير بعض تفاصيله المنهجية.

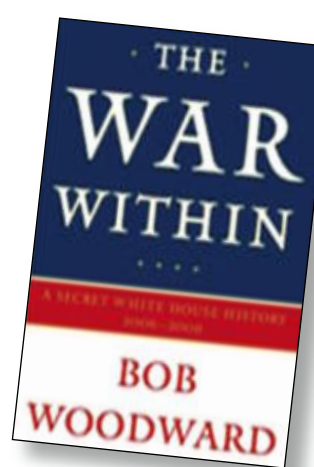


التقارير كانت تتجه إلى مكتب تشيني مباشرة و«قناة خلفية» خارج التسلسل العسكري ربطت بيترينوس بالرئيس

الإدارة الأميركية أصوت على العمل ضمن أوساط خاصة ومجموعات بحث قريبة من المحافظين الجدد

هيئة رؤساء الأركان رفضت اقتراح زيادة القوات والجنرالات شعروا بمحاولة فرض خطة فاشلة عليهم

«مجلس العقدة» ختم تقريره عن الحرب بعبارة «نحن لانرجح إذا كنا نخسر» والجنرال بايسي علق بـ«كيف لم يتسن لي معرفة ذلك»



فالون بدأ بالتدخل في الشأن السياسي وأصر على استيعاب سورية وإيران لحل مأزق العراق

زيارات كين للعراق بينت صلاحياته الواسعة باستجواب قيادات عسكرية وأمنية أميركية وعراقية على طول العراق وعرضه

مراجعة وليام لوتي «السوية» حضت على زيادة القوات والتخلي عن صيغة الانسحاب التدريجي ونقل السلطات للجيش العراقي. استمرار لوتي في شغل دور ريادي

ينقسم الكتاب عموماً إلى كتابين. يحتوي الكتاب الأول (غيرمعتون) على 31 فصلاً في حين يحتوي الكتاب الثاني (غيرمعتون) على 9 فصول (من الفصل 32 إلى الفصل 40). يعتمد الكتاب على نصوص وتسجيلات لحوالي 150 حواراً أجراها ودورد مع صانعي القرار في واشنطن بدءاً من الرئيس بوش إلى صغار المدنيين والعسكريين المكلفين بمهام تخصص الملف العراقي. الكتاب يتميز بأسلوب ودورد المثير للجدال، والذي يحاكي السرد القصصي بما في ذلك تصوير الأحداث بشكل ونسق متسقين على الرغم من أنه في الأساس كتاب إخباري.

وأشار ودورد، مثلما حصل في كتبه السابقة، إلى أنه استعان بالبحث وتحليله الكتاب بشابين مجازين في التحرير بالإنكليزية أحدهما شابة مختصة في الكتابة القصصية. وعن المثير للانتباه أن الصفحات الأولى من الكتاب تحتوي على قائمة الأشخاص المشاركة في أحداث الكتاب مشابهة لقائمة ممثلين في مسرحية.

غير أنه بالرغم من غياب عناوين تفصيلية في متنته فإن هناك نكلاً ناطماً للكتاب يتمثل في التسلسل الزمني للأحداث. إذ كل فصل يلخص فترات زمنية تتراوح بين الشهر والشهرين أو أكثر.

ويتشكل عام يمثل الكتاب الأول المرحلة الزمنية التي سبقت تنفيذ خطة «زيادة القوات» في العراق في حين يمثل الكتاب الثاني مرحلة تنفيذها منذ وصول الجنرال ديفيد بيترينوس إلى العراق قائداً للقوات الأميركية في يناير 2007 حتى شهر يوليو 2008.

وتاريخ آخر الأحداث التي ينقلها الكتاب. وهكذا فموضوع «الحرب في الداخل» بالتحديد هو الظرف الذي أدى إلى اتخاذ قرار خطة «زيادة القوات» وتطويرها وتناجها.

## مأزق العراق

بدأ الكتاب الأول (الفصول من 1 إلى 4) بالرجوع قليلاً إلى ما قبل 2006 عبر التركيز على المرحلة التي أدت إلى جلب الجنرال جون كايسي لقيادة القوات الأميركية في العراق ومعه خطة نقل السلطات العسكرية بشكل تدريجي ويطيء إلى القوات العراقية التي يتم تدريبها بشكل حديث.

وأشار إلى تولد ستيفن هادلي موقع مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض والدور المركزي الذي سيلعبه من هنا فصاعداً خاصة تناغمه الكبير مع الرئيس بوش لهذا الكتاب تم اقتراح إنجازها من قبل هادلي كما ينقل ودورد نفسه.

وانتقل الكتاب إلى الظروف التي اضطرت الرئيس الأميركي في سياق تدهور الخطط الأميركية إلى تكوين فريق ثنائي من أعضاء الحزبين «مجموعة دراسة العراق» بين ربيع وصيف 2006 (الفصول من 5 إلى 16) مركزاً على جهود في اتجاهات مختلفة في أوساط صناعة القرار في واشنطن غير معلنة كانت تعمل على «مراجعة» هذه الخطط في الفترة نفسها وخاصة مع حلول خريف 2006.

بادرت في البداية «هيئة رؤساء الأركان المشتركة» وهي السلطة العسكرية الأعلى في الولايات المتحدة إلى تكوين مجموعة أطلقت عليها «مجلس العقدة» من أجل تقييم وتقديم بدائل عن الخطط العسكرية في العراق.

في الجهة المقابلة قاد هادلي فريقاً آخر يتكون من مختلف فروع الإدارة الأميركية: مكتب الأمن القومي، والخارجية، ووزارة الدفاع «البنتاغون»، وهيئة رؤساء الأركان، والاستخبارات.

النقطة الأساسية التي يجب التركيز عليها في هذين المسارين أنها كانتا يتمان في شكل متبادل. في الحالة الأولى هناك مجهود عسكري للحل لـ«مراجعة» الخطط العسكرية في العراق في حين في الحالة الثانية هناك مجهود مدني-عسكري، لكن يجب التأكيد هنا بإشراف مدني، للقيام بـ«المراجعة». أخيراً يتم ذلك في إطار موقف رسمي متكرر من قبل الرئيس بوش مباشرة يدعم الخطة الجارية بقيادة الجنرالين كايسي وجون أبي زيد.

والمبطل الجوهري في عمليات المراجعة السرية هذه ورقة قدمها وليام بيل لوتي رئيس مكتب الخطط الخاصة في وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» في أكتوبر (الفصل 17) تحت على «زيادة القوات» والتخلي عن صيغة الانسحاب التدريجي ونقل السلطات للجيش العراقي. استمرار لوتي في شغل دور ريادي

في صياغة السياسات الأميركية مثير للانتباه إذ كان ضمن الفريق الذي أعد في «البنتاغون» مع دوغلاس فايت التقرير الاستخباراتي الذي هيا الأجواء للحرب على العراق قبل أن يتم نقله للعمل مساعداً خاصاً للرئيس.

ينقل هادلي في هذه الأثناء مقترح لوتي إلى «البنتاغون» أملاً أن يتم تبنيه في البدء من قبل العسكر قبل المدنيين في حين ينقل ودورد أجواء اجتماعات مشحونة في «الدبابه» المقر الخاص والمضيف لأعضاء «هيئة رؤساء الأركان» (على الأرجح على أساس رواية قائدها الجنرال بيتر بايس) والتي تكرر فيها طوال خريف 2006 الشعور بصعوبة التواصل بينهم وبين البيت الأبيض وأنهم يشعرون بتدهور سريع في الوضع و تجاهل الرئيس لانشغالاتهم. خاصة أن «مجلس العقدة» الذي شكلوه قدم لهم في شهر نوفمبر تقييماً ينتهي بجملة واحدة «نحن لا نرجح، إذا كنا نخسر». التعليق الوحيد صدر آنذاك عن رئيس الهيئة الجنرال بايس: «كيف لم يتسن لي معرفة ذلك?».

وفي هذه الفترة تبدأ جلسات «مجموعة دراسة العراق» مع أركان البيت الأبيض السياسية والعسكرية والاستخباراتية والتي تميزت بالاحتكاكات بين وزير الخارجية السابق جيمس بيكر مع أركان الإدارة حول تقييم الوضع العربي وطريقة التعامل مع إيران وسورية (الفصلين 21 و 22). وفي أكثر المحادثات سخونة قاطع بيكر ووزير الخارجية كوندوليزا رايس عندما كانت تشير إلى تحول في المشهد العربي في اتجاه «المعتدلين» وسارع للإشارة إلى أن «الحكومات العربية دائماً تتصارع لكن السؤال الأهم الذي علينا طرحه هو من الذي سيقود «و ردت رايس» أنا مشغولة جداً بالسعر المكلف في علاقة بـ(التحويل وجهة) سورية... بالنسبة للعرب الآن إيران هي الخطر».

مشهد آخر مثير للانتباه يعكس طبيعة رؤية رايس للمشهد السياسي العراقي وخاصة الصراع السني- الشيعي المتصاعد آنذاك. إذ تقول «في العراق هناك خوف وجودي من الآخرين... هؤلاء أناس يرغبون في العيش في دولة واحدة، لكنهم لا يرغبون في أن نتركهم لوحدهم في غرفة واحدة».

وتضيف رايس أن كل عنصر يرى في الولايات المتحدة «حرزاً» له ضد الأطراف الأخرى «بالنسبة للشعبة فإننا نساعدكم على ضمان دور الأغلبية بالنسبة للسنة يرغبون أن ننقي للدفاع عنهم ضد القمع والمذابح».

رايس كانت تحظى بقوة هائلة في الإدارة مع خروج وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد في خريف 2006. إذ تبدو

ممسكة بأكثر من مفصل الأذن: هادلي الذي عوضها في مكتب الأمن القومي صديق مقرب وكذلك علاقاتها بكل من وزير الدفاع الحالي روبرت غينس (الذي زكته للرئيس في موقع وزير الدفاع) وكذلك مايكل هايدن مدير وكالة الاستخبارات المركزية «سي آي آيه» الجديد الذي عملت معه سابقاً.

من جهة أخرى، تطور النقاش في مجموعة «المراجعة» التي

يشرف عليها مستشار الأمن القومي هادلي التي بدأت اجتماعاتها في نوفمبر 2006 (الفصل 23) بصراعات بين ممثلي وزيرة الخارجية (ديفيد ساترفيلد و فيليب زيليكو) ولوتي الذي وصف رؤيتهم التي تؤكد على ضرورة تسليم الوضع للعراقيين «إعلاناً غير مشرف للهزيمة». غير أن مكتب الأمن القومي بقيادة نائب مستشار الأمن القومي يدفع بقوة نحو مقترح زيادة القوات ويتم إشعار «هيئة رؤساء الأركان» بذلك وهو ما يزيد الاحتقان لدى الجنرالات لشعورهم بمحاولة فرض خطة غير دقيقة ومن دون موارد عسكرية عليهم (الفصل 24).

غير أنه في خضم كل هذه الفرق الاستشارية كانت الإدارة و خاصة مكتب الرئيس ونائب الرئيس ديك تشيني تتفاعل بشكل متسارع مع فريق استشاري غير حكومي يعمل ضمن «معهد المؤسسة الأميركية» (أي إي آي) الذي ارتبط في السنوات الأخيرة بفريق المحافظين الجدد.

إذ عمل فريق صغير بإشراف الجنرال المتقاعد جاك كين وأستاذ التاريخ العسكري بيتر كيجان على تحضير ورقة تفصيلية مدعمة بالخرايط للدفاع عن خطة «زيادة القوات» مع إخراجها من القواعد العسكرية المعزولة وتقريبها أكثر من الأحياء السكنية التي تشهد صراعات طائفية دموية خاصة في بغداد (الفصل 27).

جاك كين على وجه الخصوص لقي تجاوباً قوياً وسريعاً من مكتب نائب الرئيس الذي رتب له لقاء مع الرئيس. فظن «هيئة رؤساء الأركان» لهذا الدور الجديد خارج تسلسل المؤسسات أدى لتأزم كبير في العلاقة بين الرئيس وكبار جنرالاته في ديسمبر 2006.

قائد الجيش الجنرال بيتر شومايكر علق بغضب «منذ متى يوضع رأي معهد المؤسسة الأميركية» في الصدارة عند تقرير هذه المواضيع؟». نتج عن ذلك لقاء غير مسبوق بادر فيه الرئيس إلى مقابلتهم في مقرهم المركزي «الدبابه» لتحسين الأجواء. غير أنه تم اتخاذ القرارات الأساسية: قرار «زيادة القوات» وإقالة كل من كايسي وأبي زيد الذين كانوا خارج الصورة تماماً معتردين بدعم الإدارة (لهما) وتعويضهما بقائدين اقترحهما بشكل مباشر جاك كين، وليس هيئة رؤساء الأركان.

## زيادة القوات

منذ سفر الجنرال ديفيد بيترينوس وبدء تنفيذ الخطة في فبراير 2007 كان جاك كين مشرفاً بشكل فعلي (بالرغم من عدم قدرته أي منصب رسمي) على مراقبة سير تنفيذها. قدم كين أول تقاريره بعد رحلة إلى بغداد في مارس 2007 إلى مكتب نائب الرئيس تشيني. منذ هذه اللحظة تم التأسيس لقيادة خلفية خارج التسلسل المؤسساتي والعسكري تربط بيترينوس

قيادة حلف شمال الأطلسي «ناتو» في أوروبا بأن زمن أوروبا مضى قال إن «المستقبل في الشرق الأوسط... سنبقى هنا خمسين سنة في أقل الأحوال.. الجيش يرغب في إنهاء هذه الحرب والرحيل ولكن ذلك لن يحصل». يجب القول أن من بين أكثر النقاط المسكوت عنها عند قراءة كتب ودورد هي السبب الذي يجعله قادراً على خرق حجب البيت الأبيض وسماح الحلقة الضيقة للرئيس وأعوامه بكشف أسرار كبيرة له وهي قدرته على كتابة «التاريخ الراهن» دون انتظار «رفع السرية» عن الوثائق الحساسة وقبول صانعي القرار تقاسم محتويات جلسات سرية معه وتلك مسألة تحتاج لفهم وتحميص. عدا ذلك فإن النقطة المركزية التي لا يمكن تجاهلها في هذا الكتاب تحديداً هي إصرار الإدارة الأميركية، برغم كل الواجبات الاستشارية المؤسساتية على العمل ضمن أوساط غير حكومية خاصة مجموعات بحث قريبة من المحافظين

بالرئيس عبر كين. غير أن الأدميرال وليام فالون، خليفة أبي زيد في «القيادة المركزية» والقائد العسكري الأكثر خبرة بين نظرائه بادر منذ البداية بمشاغبة آراء البيت الأبيض بما في ذلك خطة «زيادة القوات» معتبراً أن المشكل هو وجود عدد زائد من القوات وليس نقصها. فالون بدأ بالتدخل أيضاً في الشأن السياسي مصراً بشكل مستمر على تغيير السياسة تجاه إيران وسورية وإشراكهما في ترتيب الأوضاع في المنطقة كمدخل ضروري لحل المأزق العسكري في العراق، وهو ما كان مصدر غضب وتذمر كبيرين من البيت الأبيض وحتى ممن زكوه في منصبه الجديد خاصة غينس وكين.

في المقابل زيارات كين المتواصلة ستقل «تحسناً» في الوضع الأمني خاصة منذ صيف 2007، حين تحول دعم القبائل السنية في الأنبار بشكل سريع من «القاعدة» إلى التعاون مع القوات الأميركية وطلب، كين في هذه الأثناء «ريح الوقت» ودعم الخطة لضمان نجاحها حتى بداية سنة 2008 ومن ثمة التأكيد على «نجاحها» بعد رحلاته إلى العراق في ربيع 2008.

في هذه الزيارات يبدو كين ذا صلاحيات غير عادية إذ يقوم بزيارة واستجواب قيادات عسكرية وأمنية أميركية وعراقية على مدى طول العراق وعرضه.

هذا النشاط لأقى اعتراضات من قبل الجنرال مايكل مولين، خليفة فالون الذي استقال في هذه الأثناء، في ربيع 2008، ولكن كين لقي دعماً حازماً من قبل تشيني و غينس.

قبل ذلك أي ربيع 2007 حصل معه أزمة أميركية سعودية في علاقة بالوضع في العراق إثر موقف العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز في مارس الذي وصف الوجود الأميركي في العراق بـ«الاحتلال غير الشرعي». قامت رايس بإرسال معاونها ساترفيلد للقاء الملك عبدالله في 22 أبريل وخلال اللقاء كان الملك غاضباً من ترك إيران تسيطر على العراق. ساترفيلد نقل هذه المخاوف إلى الرئيس الذي أرسل تشيني إلى الرياض وكان اللقاء صعباً وانتهى برغبة واضحة من الملك برفض فيها الحديث في الموضوع أصلاً.

كذلك بدا في هذه الأثناء أن العلاقة بين الأميركيين وخاصة السفير ريان كروكر والجنرال بيترينوس والحكومة العراقية مثيراً للانتباه. إذ يخطر بيترينوس في أدق تفاصيل تسيير الحكومة العراقية (حتى لوحات السيارات الحكومية) وحتى تائب علني للجنرالات العراقيين.

في حين لا يشير ودورد إلى مشاعر لا تخلو من التعالي من قبلهما إزاء رئيس الوزراء المالكي حتى إشارتهما لنفاذ صبرهما حيال جمود طريقة تفكيره إلى حد الرغبة في «القفز على الطاولة وخنقه».

كما تتم الإشارة إلى عدم ثقة الأميركيين في فريقه خاصة مستشارته للأمن (باسمة الجادري)، ويأتي في هذا الإطار كشف ودورد عن برنامج التجسس على مكتب المالكي.

الجدد حتى بعد إبعاد رموز هؤلاء من المواقع التنفيذية الواحد تلو الآخر. الإصرار أيضاً على تجاوز التسلسل البيروقراطي والارتياح لفرق تعمل «تحت الرادار» العمل الاستشاري يبدو في هذا الإطار موجهاً وليس عفويًا.

إذ تتم استشارة من يتوقع أن تتفق رؤاه مع توجهات الإدارة. ومن الملفت في هذا السياق استحضار إشارة قام بها بيتر كيجان (شريك جان كين في صياغة خطة «زيادة القوات» عندما أشار إلى أن عقبة قائد مثل نابليون بونابرت تكمن تحديداً في اتخاذ القرارات الحاسمة بشكل «حر» بعيداً عن تراتبية «المجالس العسكرية».

والصورة التي يتركها كتاب ودورد هي أن مسارات الحرب الأساسية يتم تقريرها بين مواقع ليس من المفترض أن تقوم بأية أدور تنفيذية: مكتب نائب الرئيس وجنرال متقاعد مقرب من نائب الرئيس.